http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1513) السنة السادسة -الخميس (21) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم الثامن عشر

فلك الدين كاكايي

الجذور الثقافية في كوهستان:

كانت هذه البلاد واسعة تتعايش فيها عدة عقائد وأديان وثقافات ما جعل الحياة الفكرية غنية وقد تشكلت فئات من المثقفين في مختلف المجالات.

مثلاً، قبل مجيء الأسلام كان سكان بلاد الجبال أو (كردستان) يمتلكون الجذور الأساسية الأولى لمضمون الديانات التوحيدية، وكان معظمهم قد أجتازوا عهود الوثنية البدائية منذ فترة.

فلما وصل الاسلام سنة ٦٤٣م سهل شهرزور المشهور وبقية الأقاليم الجبلية فإن الكرد كانوا منتمين هنا وهناك إلى أربع ديانات توحيدية معروفة، متعايشة بسلام ووئام، هذه الديانات هي:

١-الديانة اليهودية التي انتقلت مع وصول بعض القبائل اليهودية التي أسرها البابليون ونقلوهم الى بابل قبل أن يحررهم الملك الأيراني (من والدة كردية) كوروش الكبير.

وكان قسم من اليهود أستقروا في كركوك (وبالذات حول القلعة) وفي المناطق الحالية من حلبجة و شهرزور وأربيل وعقرة حتى الموصل وزاخو. يدل على ذلك بقاء مواقع أثرية لهم في بعض هذه المناطق أبرزها مرقد النبي دانيال في قلعة كركوك.

٢.الديانة الزردشتية وهي الديانة الأصلية الأولى لسكان الجبال (اي الكرد حاليا)، جاء بها النبي زردشت منذ مئات السنين قبل الميلاد، وهي ديانة توحيدية تعترف بها، الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي خصصت مقعداً للزردشتيين في مجلس الشورى (البرلمان) اعترافاً بوجودهم الديني. ولهم الآن مكانة بارزة في الهند، يعرفون هناك بـ(البارسيين). وبارس كلمة زردشتية قديمة تعني الإنسان الورع المتقي المتدين الذي يحب الناس وسائر المخلوقات.

آثار هذه الديانة بادية في مختلف مناطق كردستان، كشف الأثاريون عن بعضها خلال السنوات الأخيرة، في دهوك ودربنديخان وغيرها.

٣.الديانة المسيحية، كانت احدث عهداً وكانت قد بدأت صراعاً مع الديانات والثقافات الأخرى، حتى ان بعض المؤرخين يقولون أنه لولا وصول الإسلام إلى نهاوند (وكانت مدينة كردية كبيرة وعامرة) لكانت المسيحية قد تغلبت على الزردشتية فيها وسادت.

٤. الديانة المندائية: من اقدم الديانات التوحيدية، لهم كتاب مقدس باسم (كنزَره بـا) اي: الكنز العظيم، ترجم قبل سنوات الى اللغة العربية في بغداد. وتسمى أيضاً بالديانة الصابئية، أو الصابئة المندائيين، جاء بها النبي يحيى (ع) المدفون داخل الجامع الأموي. يظهر أن مرقده كان موجوداً في نفس البقعة، ثم بنيت هناك الكنيسة الكبيرة التي حول المسلمون جزءاً منها الى جامع. مامعناه ان الجامع الأموي يضم آثار ثلاث ديانات هي الصابئة المندائية ثم المسيحية ثم الاسلام.

كانت بين المندائيين فئة متعلمة مثقفة كبيرة نسبة إلى عددهم. ومازال تعدادهم السكاني في العراق قليلاً، يعيشون في مناطق العمارة وبغداد وكركوك واربيل، وكانوا قد بدأوا ينزحون في بغداد(١) خلال سنوات خلت بعد ان تلقوا تهديدات بالتصفية الجسدية من قبل مجموعات متشددة باسم الاسلام.

وهم، على الاجمال، قوم مسالمون، يعملون في التجارة والأعمال الحرة ويهتمون بالعلم والثقافة وقد برز بينهم مثقفون كبار مثل أول رئيس لجامعة بغداد عبدالجبار عبدالله عام ١٩٥٩-١٩٦٠ وشعراء وكتاب ومناضلون ديمقراطيون. هذه الديانات العريقة، وهي الثقافات الأصلية في ذلك العصر اثناء مجيء الأسلام، قد غرست جذورها في بلاد الجبال (قوهستان/ بلاد الأكراد)، فشاعت بينهم فلسفة التوحيد والايمان بخالق واحد اعظم.

وظهرت اهمية ذلك فيما بعد، حيث مرت فترة على اقامة الخلافات والدول الأسلامية وسرعان ما أبدى الكرد ميلهم وتاييدهم للاتجاهات والجماعات المعارضة لأستبداد مراكز الخلافة، فأنخرطوا بسهولة في الحركات الأجتماعية والثقافية المناوئة (٢) للسلطة الاستبدادية وعرف عنهم الاسهام، قليلاً أو كثيراً في حركة الخوارج والمدارس العديدة التي تفرعت عنها ثم في حركات القرامطة والزنج والأسماعيلية وغيرها.

اذ، كما قلت، كان الكرد كلما شعروا بوطأة الحرمان والغبن سارعوا الى التحالف والأئتلاف مع الأتجاهات الداعية الى الحرية، كما هو شأنهم في العراق الحديث وبقية بلدان الشرق الأوسط حيث نرى ان الكرد يشكلون قاعدة أساسية وأحتياطاً للمعارضة في كل بلد، وكان الكرد أحياناً يشكلون ثقلاً كبيراً في قيادات المعارضة في شتى البلدان، كما كان وضعهم في الأحزاب والقوى اليسارية واللبرالية والأسلامية وغيرها من المعارضات. اذ ان طموحات ومصالح الكرد، كشعب مظلوم، تنسجم مع رسالة الحرية والأنعتاق التي تطلقها القوى الثورية. فكانوا أحياناً يتحولون الى ضحايا لنفس القوى والأحزاب المعارضة التي كانت تتنكر لرسالتها وأهدافها بعد ان تستلم السلطة. واذا أنصار التحالف أمس قد انتقلوا إلى مواقع الانظمة الأستبدادية.

اظن ان هذه العلاقة الجدلية واضحة ومفهومة في علاقات أي شعب مظلوم مع المعارضة في البلد المعني.

معارك المسلمين العرب مع الساسانيين ثم في المناطق الكردية:

منذ معركة نهاوند وانتصار الجيش الإسلامي سنة ٦٤٢م على جيش الساسانيين (آخر الحكومات الإيرانية قبل الاسلام)، انتقلت المعارك الى مدن كردستان ومقاطعاتها(٣)، فقد واجه المسلمون مقاومة عنيفة من جانب الكرد قبل أن يسيطروا على حلوان وتكريت والدينور والموصل والجزيرة وغيرها، كذلك وقعت معارك شديدة عند السيطرة على سهل شهرزور سنة ٦٤٣م، يعتبر المؤرخون معركة شهرزور بانها أهم المعارك في التاريخ الكردي خلال القرن السادس الميلادي حتى القرن الخامس عشر.

ثم انتهت المعارك بتوقيع المعاهدات بين الكرد والعرب المسلمين وذلك في مدن وأقاليم رئيسية آنذاك مثل حلوان والدينور وشهرزور وابهر.

أتصور ان طبيعة المعارك التي وقعت منذ معركة شهرزور هي التي غيرت موقف الكرد من الجيوش الاسلامية. اذ حيث ذهبت مجموعة من الكرد (جابان وآخرون) وأعتنقوا الدين الاسلامي منذ السنوات الأولى للهجرة أثناء وجود الرسول في المدينة، فإنهم بدأوا يقاومون حتى انتهوا إلى عقد الصلح ومعاهدات السلام مع المسلمين العرب.

حركات كردية ضد أستبداد الولاة والحكام الجدد:

إلا ان المواقف المتشددة لبعض حكام وولاة الخليفة دفعت الكرد في وقت مبكر الى المقاومة. اذ كان بعض الحكام الجدد للأقاليم الكردية يمارسون الضغوط على السكان لجمع الضرائب والأموال لإرسالها إلى المركز.

فوقعت شكوك متبادلة ومخاوف ومقاومة لهذه الضغوط، ومن هنا بدأت أولى الحركات الكردية بعد مجيء الأسلام. يقول المؤرخون ان هذه الحركات بدأت من حلوان والدينور في عهد الخليفة عثمان بن عفان (رض)، وأولى الحركات الكردية، التي كانت بمثابة انتفاضة(٤)، اندلعت سنة (٦٤٩م-٦٥٠م)، اخمدها حاكم إقليم البصرة، وفي سنة ٦٥٣م ثار الكرد في الدينور، ثم في حلوان سنة ٦٨٥م، وكان الكرد القاطنون في اقليم فارس هم اول من ثار في هذا الاقليم وكان ذلك سنة ٧٧٤م في سابور وفارس. ثم اندلعت حركات أخرى في الموصل سنة ٧٦٤م وفي همدان سنة ٧٦٧م. يذكر ان الكرد كانوا يشكلون نسبة سكانية كبيرة (أحياناً غالبية مطلقة) في المدن والاقاليم المذكورة التي شهدت الحركات الكردية. ففي سنة ٨٩٧م و٩٠٢م وقعت انتفاضة واسعة في شهرزور استمرت ثلاث سنوات شارك فيها قائد عرف بأسم (ابن ابي الربيع الكردي) ثم حركة ثانية في الموصل بقيادة كردي هو (جعفر بن فهرجيس) ثم حركة تزعمها (محمد بن بلال) ممثل النخبة المحلية الكردية.

إلا انه لم يتم التنكيل بالمشاركين في الحركات الاخيرة، اذ سرعان ما تراجع الثوار الى الجبال وأختفوا عن الأنظار فيها... كي يثوروا من جديد بعد عامين ويستولوا على عدد من مناطق الموصل(٥).

الحركات الكردية لم تكن ضد الدين الأسلامي بذاته بل ضد أساءات الولاة والحكام المحليين:

ومهما كانت أسباب هذه الحركات والانتفاضات التي امتدت الى سنة ٩٧٩م فإن الكرد آنذاك لم يثوروا ضد الدين الإسلامي بذاته، ولا يسجل التأريخ واقعة واحدة تشير إلى ذلك، بل كانوا يقاومون ضغوط حكام محليين كانوا يسيئون باسم الإسلام. فقد عرف عن الكرد قبولهم بالدين الجديد وتمسكهم الشديد به كما تشهد على ذلك إسهاماتهم الكبيرة فيما بعد لإغناء الثقافة الإسلامية.

وحين نتابع ونراجع مواقف بعض الحكام في العراق وجواره خلال القرن العشرين والفتاوى التي اصدرها البعض باسم الاسلام لضرب الحركات الكردية فاننا نقع في حيرة وتساؤلات شتى، وكأن شيئاً لم يتغير منذ ١٤ قرناً.

وشهدت العهود الصفوية في ايران والعثمانية في تركيا فترات حالكة حلت على الكرد من جراء الفتاوى ضد حركاتهم، وكانت مضامين هذه الفتاوى تتجاوز رؤوس الحركات وانصارها وتتحول غالباً إلى معاداة ومطاردة عموم الكرد دون استثناء. فوقعت مجازر ابادة جماعية عبر القرون الماضية.

فاعتقد، كتحصيل حاصل، ان الكرد شعروا في وقت مبكر انهم ضحية حكام وولاة (حتى لو كانوا كردا) يمارسون الظلم والأستبداد باسم الدين والخليفة مما وضعهم وجهاً لوجه في مواجهة الحكام والعمال.

أما عن الدين الأسلامي فإن الكرد قد أعتنقوه عن ايمان واظهروا البراعة والفطنة حين انخرطوا في وقت مبكر، في الحياة الثقافية والفكرية للمجتمع الجديد الذي أوجده الاسلام. فبدأ، كما قلنا، نشاط المثقفين والعلماء الكرد منذ القرن الثاني الهجري، كما أوضحنا سابقاً، وظلوا متمسكين بالاسلام تمسكاً شديداً رغم وقوع الحركات الكردية السياسية ومواقف الحكام المحليين والخليفة منها(٦).

فلا يذكر التأريخ أي حركة كردية ضد الدين الاسلامي ذاته، أما الحكام والولاة، ثم الأنظمة السياسية الحاكمة في الشرق الأوسط فكانوا يحاولون أصدار الفتاوى باسم الاسلام ضد الحركات الكردية المعارضة. وهي طبيعة اي نظام سياسي يحاول ايجاد الذرائع والمبررات لقمع الحركات المناهضة بدلاً من الحوار معها وحل المشكلات.

ففي تركيا مثلاً خلال القرن الماضي لم تقع مواجهات مذهبية لأن معظم الكرد سنة والنخبة التركية الحاكمة سنية. كذلك في العراق حيث المذهب السني لمعظم الكرد والحكام في النظام السابق.

أما في ايران فلم تقع أية مواجهة مذهبية رغم ان المذهب السائد شيعي وأغلبية الكرد من المذهب السني.

الشعوب لا تصدق الحكام وسياساتهم:

فلا يصدق عموم الشعب التركي والشعب الايراني والشعب العربي اية مزاعم من الحكام السياسيين ورجال الدين من وعاظ السلاطين حول كون أنصار الحركات الكردية ((كفاراً ملحدين، معادين للأسلام)). لم ولن يصدق عموم الشعوب المجاورة هذه الخرافات والمعاذير الباطلة التي قد يأتي بها الحكام.

فهذه الشعوب خبرت الشعب الكردي عن كثب والصداقات العميقة بين الطرفين (الكردي وتلك الشعوب) متينة الجذور وراسخة.

لقد انتشر الوعي السياسي والاجتماعي مما يقلص فرص الحكام مقاتلة الكرد باسم الدين الإسلامي أو اي من مذاهبه. ومع ذلك يعتقد أحد القادة الكرد بأنه من المحتمل أن تظهر خلال سنوات قليلة سياسات من بعض الأنظمة ضد الحركات الكردية المتسعة، تصاحبها فتاوى دينية تحرض على القتل العام للكرد في هذا البلد أو ذاك، فيرى هذا القائد احتمال وقوع حملات ابادة (جينوسايد) افظع مما حصل حتى الآن.

أنا من الذين يستبعدون وقوع شيء من ذلك مرة أخرى. إلاّ ان القائد المذكور يحذر من التحريض الواسع الحالي ضد الكرد خاصة في العراق حيث يحاول بعض العرب إلقاء مسؤولية الوجود الأمريكي كله على الكرد بأعتبارهم ((حلفاء لأمريكا)) كذلك يشيعون ويرددون عن تعاون وتنسيق مزعوم مع اسرائيل.

ويرى بعض الكرد أنه اذا عجز الحكام عن ايقاف الحركة الكردية ومطاليبها وتوسعها فمن المحتمل ان يلجأوا ثانية الى السلاح الصدىء باسم الدين الاسلامي واعتبار الكرد ((حلفاء لأمريكا واسرائيل)). اذ ينتقم الحكام من الكرد جراء فشل سياساتهم ازاء العالم الخارجي وتطرفهم وشعاراتهم الزائفة.

فمن ناحية أستبعد وقوع حوادث مأساوية كبيرة أخرى، ومن ناحية اخرى لا استطيع اهمال مثل تلك التحذيرات من قادة ومثقفين كرد. فلا مستحيل في السياسة كما يقولون.

هوامش:

(١) نزح مندائيون من بغداد الى أربيل عام ٢٠٠٧ وقدمت حكومة الاقليم الدعم الممكن حيث فتحوا جمعية ثقافية ومعبداً خاصاً بهم، ووفرت لهم الأمان.

(٢)أنظر: م. لازاريف وآخرون، تأريخ كردستان، الترجمة العربية، دهوك ٢٠٠٦، عن دار سبيريز للطباعة والنشر.

(٣) و(٤) و(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) انظر كتاب (مشاهير الكرد)، باللغة الفارسية، وضعه بابا مردوخ روحاني (شيوا)، دار نشر سروش طهران، ١٣٦٤ ه. ش، يضم هذا الكتاب اسماء هؤلاء العلماء الكبار وذكر اهم مؤلفاتهم في شتى حقول المعرفة بما فيها عن الدين الإسلامي والثقافة العربية.

نقاش اقتصادي مفتوح وصريح مع الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء

الحلقة الرابعة

كاظم حبيب

فحوى إستراتيجية التنمية وأهميتها للاقتصاد العراقي

حين قدمت وصفاً للحالة الفعلية التي يعانيها المجتمع في الجانب الاقتصادي، كنت أهدف من وراء ذلك الوصول إلى تحديد إستراتيجية التنمية في العراق خلال الفترة القادمة والتي يمكن أن تمتد لعشرين سنة قادمة، أي تحديد الأهداف الأساسية التي يفترض بذل كل الجهد لتحقيقها، إذ أنها تشكل الأساس المادي لخروج العراق من الواقع الراهن وعلى مراحل أربع تتجلى في برامج أو خطط خمسية وسنوية. وهي مشكلة لا تنتهي بذلك التحديد فقط، بل تستوجب من أجهزة التخطيط وضع عدد من السيناريوهات أو المشاهد التي يتمكن العراق من خلالها اختيار الأكثر قرباً للواقع والأكثر قدرة على تحقيق ما يصبو إليه المجتمع. وعند تحديد الاستراتيجية وأدوات تحقيقها يمكن أن يبرز الخلاف بين المفكرين والعاملين في الحقل الاقتصادي. وهذا ما لمسته في صيغ الطرح المختلفة للاقتصاديين العراقيين.

ولكن أبرز الخلافات في الشأن الاقتصادي العراقي ينشأ حالياً بين متبني اللبرالية الجديدة الأكثر تشدداً في تطبيق مبادئها، والتي ينتمي إليها المهندس والإحصائي الدكتور برهم صالح، وبين من يرى ضرورة الأخذ باقتصاد السوق الاجتماعي الذي ينسجم مع واقع البلاد الراهن. ورغم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في النظام الرأسمالي العالمي التي لعبت سياسة اللبرالية الجديدة أكبر الأدوار في تفجرها، فأن هذه الإيديولوجية لا تزال تجد من يدعو لها وأكثر من منظري الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، إذ أن أوباما مثلاً يسعى للتخلص منها.

فما هي إستراتيجية التنمية التي أدعو إلى التفكير بها بصيغتها العامة والتي تستوجب التحديد الملموس ووضع المشاهد المتعددة لاختيار المشهد الأكثر تناغماً مع واقع وإمكانات وحاجات العراق.

١.يتحدد الهدف المركزي منذ الآن وعلى مدى السنوات العشرين القادمة في تخليص العراق من التخلف والاعتماد الوحيد الجانب على موارد النفط في تكوين الدخل القومي. أي تنويع وتطوير الإنتاج ومصادر تكوين الدخل القومي.

٢.تحقيق التنمية الصناعية استناداً لما موجود في العراق من موارد أولية خامية (النفط والكبريت والفوسفات والحديد ..) وثروة زراعية بشكل خاص. ويتوزع هذا الهدف إلى :

أ.تجديد وتحسين التقنيات المستخدمة في استخراج وتخزين ونقل النفط الخام وتسويقه لزيادة موارد العراق المالية الضرورية للتنمية السنوية.

ب.توجيه جهود مكثفة وكبيرة لتنمية الصناعات التحويلية التي تعتمد على النفط والموارد الأولية الأخرى، ومنها الصناعات الزراعية.

ت.تنظيم التجارة الخارجية (الاستيراد بشكل خاص) والسياسة المالية، ومنها الجمركية، بما يسهم في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير المتكافئة.

٣.تحقيق التنمية والتحديث الزراعي (الثروة النباتية والحيوانية والسمكية). وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية وضرورة التنسيق وتحقيق الترابط العضوي بين القطاعين الصناعي والزراعي.

٤.التنمية البشرية التي تستوجب مكافحة الأمية بين الجنسين وفي المدينة الريف وتغيير مناهج التعليم العام والمهني والفني وتطوير مراكز البحث العلمي النظري والتطبيقي والتعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

٥.مكافحة البطالة المكشوفة والمقنعة بين الجنسين.

٦.تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحقيق العقلانية والعدالة في عمليات توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي.

٧.تأمين التنسيق بين التنمية الاقتصادية العامة والتنمية الإقليمية لمناطق العراق المختلفة، ومنها تنمية إقليم كردستان العراق وتنمية المحافظات وعلى مستوى المركز، من أجل إزالة تدريجية للتباين بين مختلف المناطق والمحافظات.

٨.إيجاد علاقة سليمة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من التلوث في بلد يمتلك ثروة أولية مُلوثة للبيئة واقتصاد متخلف وفقر واسع يساعد على حصول المزيد من التلوث.

إن تحقيق هذه الاستراتيجية في اقتصاد العراقي يستوجب التزام أدوات قادرة على المساهمة الجادة لتحقيق هذه المهمات، ومنها بشكل خاص:

١.الاستفادة من إمكانيات القطاعين الخاص والحكومي في عملية التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص العربي والإقليمي والدولي، إضافة إلى التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٢.حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية خلال المراحل الأولى من تنفيذ إستراتيجية التنمية، أي تنظيم التجارة الخارجية بما يسهم في زيادة استيراد سلع الإنتاج وتقليص تدرجي لسلع الاستهلاك ووضع سياسة جمركية تساعد على تحقيق ذلك.

٣.التحكم بتأمين انسياب نسبة تتراوح بين ٦٠ – ٧٠٪ من إيرادات النفط الخام صوب التثمير الإنتاجي وتنشيط القطاع الخاص لهذا الغرض ايضاً.

٤. وضع سياسة مالية ونقدية، بما فيها السياسة الضريبية والجمركية، وسياسة جادة للتأمين وإعادة التأمين على نطاق البلاد كلها تتناغم مع إستراتيجية التنمية الوطنية وتساهم في تحقيق تلك الأهداف الأساسية وتنقل البلاد من حالة الاقتصاد الشمولي المتخلف إلى حالة الاقتصاد المتقدم، اقتصاد السوق الاجتماعي ، إذ أن السياسة المالية والنقدية، ومعها التأمين، هي الأدوات التنفيذية للسياسات الاقتصادية.

٤. تأمين وجود جهاز متقدم وحديث للتخطيط والمتابعة يأخذ بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من إقامة المشاريع والاهتمام الفعلي بالتنمية القطاعية والإقليمية.

٥. تأمين الرقابة والمتابعة الرسمية على مستوى مجلس النواب والحكومة، والرقابة الشعبية على مستوى النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب السياسية، والمجتمع بشكل عام وكذلك الإعلام بكل مكوناته.

...الخ.إن هذه الإجراءات لا تتعرض لآليات عمل السوق، بل تسعى على تنظيمها والرقابة عليها بما لا يقود إلى تجاوزات على القوانين الاقتصادية الموضوعية وعلى مهمات التنمية أو تشديد التناقضات والصراعات الاجتماعية.أين يبرز الاختلاف بين رؤيتي ورؤية الدكتور برهم صالح لاستراتيجية التنمية الوطنية؟ أختلف معه في الموقف من وحدانية الاعتماد على موارد النفط الخام ومن رفضه للتنمية الصناعية والزراعية في البلاد. فهو غير مهتم بإزالة التبعية الكاملة للنفط الخام ولا بتنمية الصناعة والزراعة، بل يبتعد عن ذكر ذلك في كل خطبه وتصريحاته وتقاريره المنشورة. وما يطرحه في مجال الزراعة يبتعد كل البعد عن حاجة العراق للتنمية الزراعية، وسياسته تساهم في تجريد ما تبقى من أرض لدى الفلاحين لصالح كبار الملاكين وأصحاب رؤوس الأموال. إذ أن الإنتاج الكبير لا يعني تجريد الفلاحين من ملكية الأرض، بل يمكن إيجاد صيغ متنوعة في هذا الصدد. إن سياسة الباب المفتوح على طريقة اللبرالية الجديدة، أو منظمة التجارة الحرة، لن تخرج العراق من تخلفه ومن إنكشافه الكامل على الخارج ولن تنقذه من وحدانية الجانب والاعتماد على موارد النفط المالية، وهي ثروة ناضبة بالنسبة لأجيال العراقيات والعراقيين القادمة، بل تزيد من ذلك ولا تحقق التراكم الرأسمالي البدائي الذي يحتاجه العراق حالياً في القطاعين الإنتاجيين، في الصناعة والزراعة.في مؤتمر بدائل التنمية في العراق أشار رئيس الوزراء نوري المالكي بكلمات واضحة وبسيطة إلى هذا الموضوع فقال: «.. نحن ضد مبدأ الإيراد الواحد ولا بد أن نتجه الى زيادة عائداتنا النفطية لإحياء القطاعات الأخرى وإدامة العملية الإنتاجية». وفي مجال نموذج التنمية فقد اشار إلى ما يلي بصواب: « ان نظريتنا الاقتصادية ينبغي ألاّ تتخلى الدولة من مسؤولياتها بالكامل في نفس الوقت الذي لايمكن للدولة أن تنهض دون أن يكون القطاع الخاص الى جانبها». (راجع مؤتمر بدائل التنمية في العراق، راجع جريدة المدى).

أما وزير التخطيط الدكتور علي بابان فقد اشار في نفس المؤتمر حول إستراتيجية التنمية، وبخلاف رأي الدكتور برهم صالح، إلى نقاط أربع، ولكن يهمني منها في هذا المجال ما يلي: «ان القطاعات الاقتصادية شهدت إهمالا وتراجعا خلال السنوات الماضية جراء الاعتماد على سياسة الإيراد الواحد، واننا لا نهون من صعوبة مهمتنا في هذا الجانب اذ ان استمرار الإهمال سيجعل الاصلاح أكثر كلفة.. وأشار بابان إلى أربعة تحديات تواجه الاقتصاد العراقي مطالبا التصدي لها بجدية وحزم، .. أولا: تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية الكاملة لإيرادات النفط وتفعيل القطاعات لتعظيم الانتاج المحلي وزيادة دخل المواطن .. ثانيا: إعادة التوازن لموازنة الدولة لصالح البرنامج الاستثماري على حساب النفقات التشغيلية».

إن السياسة التي يريد الدكتور برهم صالح انتهاجها ستحول العراق الى مستهلك لا منتج. الى مستخرج للنفط الخام ومصدر له، والى مستلم لموارد النفط لينفقه على الاستيراد، وبهذا يكون تعظيم الثروة في الدول الاخرى. أما العراق وفق هذه السياسة فسيتحول الى مفرط بثروته النفطية وموارده المالية في آن دون أي يحقق التراكم الضروري وتعظيم للثروة وزيادة التشغيل وتحسين مستوى توزيع واستخدام الدخل.

يتمنى الانسان على الاخ الدكتور برهم صالح، وهو الماسك بالملف الاقتصادي أن يعيد النظر بمواقفه الفكرية والسياسية من العملية الاقتصادية لصالح العراق حالياً ومستقبلاً وكذلك لصالح اقليم كردستان العراق الذي تحول الى مستهلك لا منتج في المجال الزراعي، بعد أن، غابت عنه سابقاً الصناعة ايضاً.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣.ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com